TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/EX(12)/L.1
7 March 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الثانية عشرة
جنيف، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦
البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثانية عشرة

المقرر: السيد يان بيوتروفسكي (بولندا)

البند ٢ من جدول الأعمال

المتكلمون:

الأمين العام للأونكتاد	سويسرا (الفقرات ٢٣ و٣٥-٣٧)
الأمين العام لوزارة الصناعية والتجارة (الأردن)	ألمانيا
جمهورية إيران الإسلامية (عن المجموعة الآسيوية)	كندا
كولومبيا (عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)	الاتحاد الروسي
مصر (عن المجموعة الافريقية)	هنغاريا
ايطاليا (عن الاتحاد الأوروبي)	رومانيا
النرويج (الفقرات ٢١ و٣١-٣٣)	اليابان
فنلندا	الولايات المتحدة الأمريكية

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت يُعمم على الوفود لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات - التي ينبغي تقديمها بالانكليزية أو الفرنسية - في موعد لا يتجاوز أسبوعا واحدا بعد الجلسة الختامية للدورة التنفيذية الثامنة إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5654 or 5655

مقدمة

١ - عقدت الدورة التنفيذية الثانية عشرة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦. وكانت المهمة الرئيسية للدورة هي بدء الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في مدراند، جنوب افريقيا، من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦.

٢ - وفي الجلسة العامة (الافتتاحية) ٨٧٢ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، أدلت عدة وفود ببيانات فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال (العملية التحضيرية لدورة المؤتمر التاسعة). ويرد موجز لهذه البيانات في الفصل الأول.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أنشأ المجلس لجنة جامعة مفتوحة العضوية، تجتمع بصفة غير رسمية برئاسة رئيس المجلس، وأُسندت إليها ولاية إعداد نص موضوعي سابق للمؤتمر والنظر في أي مسائل أخرى قد تكون ذات صلة بالعملية التحضيرية للأونكتاد التاسع. وطُلب إلى اللجنة الجامعة أن تقدم تقريراً إلى المجلس عن نتائج مداولاتها في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦.

إجلال ذكرى صاحب السعادة السيد مارتن هاسليد (النرويج)

٤ - في جلسته العامة ٨٧٢ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، لزم مجلس التجارة والتنمية لحظة صمت إحياءً لذكرى السفير مارتن هاسليد (النرويج) الذي توفي في بروكسل في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦. وكان السيد هاسليد قد عمل رئيسا للمجلس في دورته الحادية والثلاثين في ١٩٨٥، كما رأس هيئات حكومية دولية أخرى تابعة للأونكتاد.

الفصل الأول

العملية التحضيرية لدورة المؤتمر التاسعة

إنشاء اللجنة الجامعة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف - البيانات التي ألقيت في الجلسة العامة (الافتتاحية) ٨٧٢

٥ - عرض **الأمين العام للأونكتاد** "تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى دورة المؤتمر التاسعة" (TD/366)[1]، فقال إنه يودّ أن يدلي ببعض التعليقات الشخصية على التطورات التي حدثت منذ صدور التقرير في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي الجلسات الاحتفالية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للمنظمة، شدّد جميع رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة إلى إصلاح عميق للادارة والميزانية في منظومة الأمم المتحدة. فجميع المنظمات الدولية تمرّ حالياً بفترة أزمة مالية واصلاح شديدين، لكن الأونكتاد هو الهيئة الوحيدة التي يجب عليها عقد مؤتمر رئيسي لصنع القرارات في وسط هذه الأزمة. وهكذا سيختبر المؤتمر جدّية وقدرة المجتمع الدولي على إصلاح بنية العلاقات الدولية.

٦ - وكما يرى الأمر، هناك ثلاثة جوانب أساسية لايجاد حل للأزمة الحالية:

(أ) الجانب الأول هو مسؤولية الأونكتاد الخاصة به. فمن الناحية الأساسية، سيُحكم على الأونكتاد من خلال قدرته على إصلاح نفسه واستعداده لذلك. وسوف يثبت ذلك بواسطة تنظيمه الداخلي الجديد وهياكله الجديدة اللذين سوف يقتضي الأمر اعتمادهما استجابة لقرارات برنامج العمل التي سيتخذها المؤتمر في دورته التاسعة.

(ب) والجانب الثاني يتصل بالارادة السياسية وقدرة الدول الأعضاء على إعطاء توجيهات جديدة إلى برنامج عمل الأونكتاد. وتقرير الأمين العام هو نتيجة لتفكير الأمانة الجماعي بشأن كيفية امكان تطور العمل المقبل للأونكتاد. ومن واجب الدول الأعضاء الآن أن تبدأ عملية اختيار الأولويات المفيدة لبرنامج العمل، بهدف صياغة نص سابق للمؤتمر لأخذه إلى جنوب افريقيا.

(ج) الجانب الثالث يتعلق بآثار الأزمة المالية التي تؤثر في الأمم المتحدة بأسرها. وخلافا للجانبين السابقين، يقع هذا الجانب إلى حد كبير بعيداً عن متناول أعضاء الأونكتاد. ومع ذلك فإن أثره سيكون جعل الاصلاح ذاته عملية صعبة وشاقة.

٧ - وبيّن آراءه بإيجاز عن التوجيهات والهياكل المقبلة للأونكتاد، فقال إن دور الأونكتاد في بناء توافق الآراء سيحدد بدرجة كبيرة آراءه ومقترحاته بشأن أولويات برنامج العمل. ومن ناحية الأمانة، سوف يحاول الأونكتاد تبسيط الهياكل الداخلية بهدف جعلها أكثر فعالية واستجابة لبرامج العمل الجديدة والمتطورة.

وسيهدف أيضاً إلى توليد ثقافة إدارية جديدة تقوم على أساس مفاهيم الخدمة والمسؤولية. ومن الناحية المثالية، سوف يكون هناك عدد من الاجتماعات أقل في المستقبل، ولكن سيكون فيها مزيد من مشاركة الخبراء وستكون أشد تركيزاً. وحتى الآن، كان المستفيدون النهائيون من أنشطة الأونكتاد التشغيلية غائبين بدرجة كبيرة عن الاجتماعات الحكومية الدولية. وقال إنه مقتنع فعلاً بضرورة أن تؤخذ في الاعتبار مشاركة جميع العناصر التي تلعب دوراً في الاقتصاد الدولي - الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات غير الحكومية. وممثلو المجتمع المدني - من أجل استكمال عمل الأونكتاد وإعادة الحيوية إليه.

٨ - **الأمين العام، وزارة الصناعة والتجارة في الأردن**، قدم، باسم المجموعة الآسيوية، وثائق عمّان النهائية التي اعتمدها الاجتماع الوزاري الثامن للمجموعة الآسيوية التابعة لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (AS/MM/77(VIII)/1/Rev.1). وأشار إلى أن اجتماع عمان سعى إلى ضمان الشفافية بأن أخذ في الاعتبار اشتراك عدة بلدان ومجموعات اقليمية غير آسيوية، وأيضاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان للاجتماع سمة جديدة هي عقد اجتماع مائدة مستديرة أجرى فيه الوزراء تبادلاً صريحاً وغير رسمي للآراء بشأن مسائل خاصة جداً تتعلق بدور الأونكتاد وولايته مستقبلا.

٩ - ويعتقد وزراء المجموعة الآسيوية بأن القوة الدافعة لعمل الأونكتاد خلال السنوات القادمة يجب أن تسير، دون الاخلال بوظائفه الهامة في مجال تحليل الاقتصادات الكلية على المستوى العالمي، وفقا لمحورين متكاملين. أولا، من وجهة نظره الانمائية الوحيدة، يجب أن يسهم الأونكتاد في إعداد جدول أعمال المفاوضات المقبلة في التجارة، والاستثمار، والخدمات والتكنولوجيا. ثانياً، يجب أن يركّز على تقديم خدمات عملية إلى الدول الأعضاء في شكل تعاون تقني ومشورة في مجالات مثل المفاوضات التجارية وفعالية التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمار، وتطوير المؤسسات.

١٠ - قال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية** (جمهورية إيران الإسلامية) إن المجموعة الآسيوية قلقة بصفة خاصة بشأن تزايد تهميش كثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الجديد. وقد اعترف في إعلان مراكش نفسه بأنه سيكون هناك بعض التكلفة الانتقالية بالنسبة للبلدان النامية في تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. ولكن رغم أن قوة الدفع الحالية قد يراها البعض من حيث الاتجاه نحو ولاية جديدة للأونكتاد، فإن المجموعة الآسيوية تعتقد بأن ولاية الأونكتاد لا تزال صالحة وأن من الضروري فقط تبسيط ترتيباته المؤسسية وتركيز أنشطته. وينبغي أن يتبع الأونكتاد نهجاً متكاملاً لمعالجة التنمية في مجالات عمله الرئيسية ويجب أن يختار التعاون والتكامل مع المنظمات الأخرى، ولا سيما مؤسستا بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة. ويمكن أن تساعد إقامة آلية رقابية ضمنية في ضمان التوافق والانسجام فيما بين هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية وأن تتطور هذه الآلية إلى آلية متابعة شاملة.

١١ - وتمشياً مع المبادئ السالفة الذكر، أعادت المجموعة الآسيوية تأكيد الدور الرئيسي الذي يقوم به مجلس التجارة والتنمية. ويتعين أن يعقد المجلس دورة عادية سنوية واحدة في أوائل الخريف مدتها ١٠ أيام، مع قطاع ضمني عال المستوى. وستتناول الدورة العادية مسائل الترابط والمسائل العالمية على أساس تقرير التجارة والتنمية ويمكن أن تحدد مسألتين أو أكثر للسياسات لكي تقوم الأمانة باتخاذ اجراء مركّز على النحو المناسب. وستتناول الدورات التنفيذية كلاً من المسائل الموضوعية للسياسات والمسائل التنظيمية/المؤسسية. ووافقت المجموعة الآسيوية على أن يكون للمكتب الموسّع للمجلس درجة من الحضور

الموضوعي أكبر، ولكن ذلك لا يعني أن للمكتب دوراً في وضع السياسات. وسوف يتمثل دور المكتب في تمكين المجلس ذاته من تنفيذ ولايته على نحو أكثر فعالية.

١٢ - وفيما يتعلق بهيئات المجلس الفرعية، تؤيد المجموعة الآسيوية انشاء أربع لجان على النحو التالي:

'١' لجنة التنمية

'٢' لجنة التجارة

'٣' لجنة الخدمات

'٤' لجنة الموارد المالية

وستقدم اللجان تقريرا سنويا إلى المجلس. وسيكون في مقدور كل لجنة أن تنشئ أفرقة خبراء حكومية دولية. وفي حين أن اللجان هيئات عالمية، يجب أن تكون أفرقة الخبراء صغيرة إلى حد ما - ومن الناحية المثالية ليس أكثر من ٣٠ عضواً - بحيث تستطيع أن ترتّب مشاركة خبراء مؤهلين من البلدان الأعضاء مع التمويل من خلال ميزانية الأونكتاد العادية. وينبغي الاحتفاظ بالخيار المتعلق بعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء خارج جنيف متاحاً.

١٣ - وقدم المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (كولومبيا) إعلان كراكاس الذي اعتمد في اجتماع أمريكا اللاتينية التنسيقي لدورة المؤتمر التاسعة في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (LA/MM/77(VIII)/1). وأفاد بأن الوزراء أعادوا تأكيد صلاحية ولاية الأونكتاد الأصلية، على النحو المستكمل في الأونكتاد الثامن في كرتاخينا دي انديأس. وفي الوقت نفسه، كان الاجتماع التنسيقي على اقتناع بأن هناك ضرورة ملحة لاصلاح جوانب الأونكتاد التنفيذية والمؤسسية وإعادة الحيوية إليها، مع كون ان هناك عنصراً هاماً لهذه العملية هو تعزيز وظائف الأونكتاد الأساسية. ويجب أن يقوم الهيكل المؤسسي المقبل على أساس ثلاثة مستويات رُتَبية مترابطة هي المجلس، واللجان القطاعية وأفرقة الخبراء وسيقوم المجلس، الذي سينظر في مسائل الترابط والاقتصاد العالمي بوضع التوجّهات العامة السياسية والوظيفية. وسيعقد دورة عادية سنوية واحدة ينبغي أن تشتمل على قطاع عالي المستوى. وستنشأ اللجان من حيث المبدأ في مجالات التجارة، والاستثمار والخدمات، وستتناول أفرقة الخبراء الفرعية مواضيع الأونكتاد التقليدية الأخرى. ومن الضروري ضمان مشاركة خبراء من البلدان النامية في هذه الأفرقة ويتعيّن أن يشمل الاصلاح المؤسسي الذي يقوم به المؤتمر البحث عن طرائق تمويل هذه المشاركة من ميزانية الأونكتاد العادية.

١٤ - وقال إنه يأسف لأنه في حين أن مواقف البلدان النامية بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر معروفة جيدا بفضل الاعلانات الوزارية الاقليمية، فإن القليل أو لا شيء يُعرف عن موقف البلدان المتقدمة. ومن المهم بالنسبة للبلدان المتقدمة أن تعلن آراءها بحيث يمكن لجميع الأطراف أن تدخل في مناقشة موضوعية أثناء العملية التحضيرية.

١٥ - ومن الضروري، في محاولة اصلاح الأونكتاد وإعادة الحيوية إليه، أن يوضع في الاعتبار العمل المضطلع به في أجزاء أخرى من المنظومة، مثل المنظمة العالمية للتجارة، واليونيدو واللجان الاقليمية، وتعزيز تعاون الأونكتاد مع هذه الهيئات. وأن مشاركة القطاع الخاص في الآلية الحكومية الدولية أمر إيجابي، ولكن ينبغي أن تدرس بعناية معايير هذه المشاركة وظروفها وشروطها، لكي لا يُقوَّض عمل الآلية المؤسسية. وأخيرا، أبدى ملاحظة مفادها أنه عندما يأتي الأمر إلى تحقيق توزيع أفضل للوظائف والمهام فيما بين هيئات الأمم المتحدة، يجب تذكّر أن فعالية استخدام الموارد البشرية والمالية ليست فقط مسألة اجراء تخفيضات لتحقيق وفورات.

١٦ - وقدم المتحدث باسم **المجموعة الافريقية** (مصر) إعلان أديس أبابا بشأن الأونكتاد التاسع، الذي اعتمده الوزراء الأفارقة المسؤولون عن التجارة، والتعاون الاقليمي، والتكامل والسياحة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ (AF/MM/77(VIII)/1)، وأيضاً ورقة أعدتها المجموعة الافريقية في جنيف عن آلية الأونكتاد الحكومية الدولية المقبلة. وأعلن أن البلدان الافريقية عازمة على مواصلة برامج بعيدة المدى للاصلاح الاقتصادي والسياسي. ولكن نجاح الجهود الوطنية يتوقف على بيئة خارجية مؤاتية، ومساعدات إضافية ودرجة عالية من التعاون الدولي. والبلدان الافريقية قلقة جداً بشأن تزايد تهميش افريقيا في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تعتقد أنه يجب على الأونكتاد التاسع أن يتخذ اجراء عاجلاً لادماج افريقيا في المجرى الرئيسي للاقتصاد العالمي.

١٧ - وعرض بإيجاز "القضايا الجديدة" التي جرى تناولها في اعلان أديس أبابا، فأشار إلى عدة أمور من بينها الحاجة إلى هياكل أساسية إعلامية للتنمية، باعتبارها مجالاً هاماً لعمل الأونكتاد مستقبلا، بما في ذلك إنشاء آلية لاستعراض فعالية التجارة. (TERM). ولكن المشاكل التقليدية المستمرة لا تزال مسألة ذات أولوية عليا لأفريقيا. وتشمل هذه المشاكل الاتجاه التنازلي في المساعدة الانمائية الرسمية ومشكلة الديون؛ وتخفيف الفقر؛ وتنويع السلع؛ والتنفيذ الكامل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً؛ والسعي إلى تحقيق تعاون فعال فيما بين البلدان النامية. وفيما يتعلق بآثار جولة أوروغواي، سوف تحتاج البلدان الأفريقية إلى المساعدة المتعهد بها من جانب جميع من يعنيهم الأمر من أجل تمكين هذه البلدان من الوفاء بالتزاماتها والتمتع بالمزايا التي ستستمد من الاتفاقات. ومع ذلك، أن احدى الأولويات العليا لأفريقيا توجد في مجال التمويل والاستثمار. ورغم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية من أجل التحرير والفرص الكثيرة لمعدلات العائد العالية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الزيادة السريعة التي حدثت مؤخرا في التدفقات الاستثمارية إلى البلدان النامية تجاوزت إلى حد كبير القارة الافريقية. وبناء على ذلك، ينبغي أن يبدأ الأونكتاد في العمل الأوّلي المتعلق بهيكل متعدد الأطراف للاستثمار.

١٨ - وأبرز العناصر الرئيسية لورقة المجموعة الأفريقية عن آلية الأونكتاد الحكومية الدولية المقبلة، فقال إن مجموعته ترى أنه يجب انشاء ثلاث لجان في الأونكتاد التاسع وهي لجنة للتجارة، ولجنة للخدمات، ولجنة لتدفقات الاستثمار والموارد. ويمكن انشاء أفرقة خبراء لمعالجة نتائج أنشطة الأونكتاد السابقة وأيضا المسائل الجديدة. وينبغي أن ترفع الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية إلى مستوى لجنة وأن تعزز وظائفها، ولا سيما في مسائل الميزانية. ويجب اتخاذ الترتيبات المناسبة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في أنشطة الأونكتاد واجتماعاته. وأخيرا، كرر الاعراب عن الأهمية التي تعلقها مجموعته على تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية في الاجتماعات التقنية وأنشطة الأونكتاد ذات الصلة.

١٩ - وتكلم ممثل **ايطاليا** باسم **الاتحاد الأوروبي** عارضاً ورقة من اعداد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي عنوانها "مبادئ توجيهية تتعلق بالموقف الأساسي الذي يقفه الاتحاد الأوروبي بشأن جدول أعمال المؤتمر"[٢]. وقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال مقتنعاً بدرجة بالغة بأن للأونكتاد دوراً أساسياً يجب أن يلعبه في خدمة التنمية. ويجب أن يكون الدور الذي يلعبه الأونكتاد مستقبلاً متفقاً مع الهيكل الاقتصادي العالمي الجديد، وينبغي أن يُنظر إلى المؤتمر باعتباره فرصة للأونكتاد لكي يحدّد بوضوح مزاياه المقارنة. وثمة مهمة من مهام الأونكتاد المجدَّد ستكون التشجيع على مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وعالم الجامعات/البحوث في أعماله. ويجب توجيه عمل الأونكتاد إلى أهداف واضحة، ولا سيما الادماج الفعلي للبلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي ايلاء اهتمام خاص لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً التي يوجد معظمها في افريقيا. ويجب أن يولي الأونكتاد اعتبارا للفروق المتزايدة داخل العالم النامي وأن يشجع على انشاء القدرات الانتاجية وزيادتها وتنويعها. ويكمن تبرير عمل الأونكتاد في المساهمة الأساسية التي يمكن أن يسهم بها في التنمية والنمو، وفي التحسين الحقيقي في أحوال معيشة أكثر المجتمعات حرماناً.

٢٠ - وفيما يتعلق بالهياكل الحكومية الدولية، يؤيد الاتحاد الأوروبي اجراء تخفيض ملحوظ في عدد الهيئات الحكومية الدولية؛ وبالطبع يرتبط اتخاذ قرار في هذا الشأن بالأولويات وبرامج العمل التي سيضعها المؤتمر. ويرى الاتحاد الأوروبي أن برامج العمل الجديدة يجب أن تشمل ما يلي: سياسات التجارة والتنمية (مع آثارها على البيئة، والمنافسة، والسلع الأساسية والأفضليات)؛ تطوير قطاع الخدمات وفعالية التجارة؛ وتعزيز المشاريع والقدرة على المنافسة في البلدان النامية. وفي هذا السياق، يرى الاتحاد الأوروبي أنه يمكن أن تعالج مجالات معينة من العمل - مثل أقل البلدان نمواً، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتخفيف الفقر ودور المرأة في التنمية - على نحو أكثر فعالية بطريقة شاملة للقطاعات بدلا من أن تعالج كقطاعات متخصصة فردية. وأخيراً، يجب أن تكون برامج العمل الموضوعة، وايضاً أنشطة المساعدة التقنية، خاضعة لاستعراضات منتظمة.

٢١ - وقدم **رئيس الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل المتعلق بتنفيذ برنامج العمل لصالح اقل البلدان نمواً للتسعينيات** (النرويج) تقريره المتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (TD/B/LDC/GR/8)، فبيّن بإيجاز التوصيات الرئيسية المقدمة من الاجتماع تحت العناوين التالية: هيكل السياسات الاقتصادية لأقل البلدان نمواً؛ والتجارة الخارجية والاستثمار، والتمويل الخارجي، والديون الخارجية. وكان الاجتماع قد شدّد على أهمية المتابعة الفعالة لنتائج استعراض منتصف المدة وأيضاً التوصيات المتعلقة بأقل البلدان نمواً والمعتمدة من المؤتمرات العالمية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، أعاد تأكيد دور الأونكتاد كمركز اتصال على المستوى العالمي لرصد ومتابعة واستعراض تنفيذ برنامج العمل.

٢٢ - عرض ممثل **فنلندا** التقرير عن الحلقة الدراسية الدولية بشأن البيئة والقدرة على المنافسة والتجارة: منظور انمائي (هلسنكي، ١٨-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، فقال إنه جرى تبادل مفيد وصريح للآراء بشأن المواضيع التي عهد بها إلى الحلقة الدراسية. واقترحت عدة مسائل للأونكتاد التاسع ولا سيما: '١' تحديد تدابير إيجابية لدعم جهود البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، ترمي إلى التكيف لمستويات بيئية أعلى وإلى بلوغ الأهداف البيئية المتفق عيها اتفاقاً متعدد الأطراف، بما في ذلك في إطار الكميات الدنيا

المتساوية؛ '٢' استرعاء الانتباه إلى روابط التجارة والبيئة من منظور انمائي؛ و'٣' دعم مشاركة البلدان النامية، على أساس المعلومات، وبفعالية، في المداولات الدولية، بما في ذلك في المنظمة العالمية للتجارة.

٢٣ - وعرض ممثل **سويسرا** التقرير عن الحلقة الدراسية الدولية بشأن التعاون التقني للتجارة والتنمية في وجه العولمة (أسكونا، سويسرا، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، وبيّن بإيجاز النقاط والمقترحات الرئيسية الواردة في التقرير. واسترعى الانتباه بصفة خاصة إلى المقترحات التالية: '١' تعزيز التعاون فيما بين الوكالات المنفذة والبلدان المستقبلة والمانحة على المستوى التنفيذي، على أساس برامج متكاملة لصالح بلد معين أو منطقة معينة؛ '٢' زيادة تبادل المعلومات فيما بين جميع العناصر التي تلعب دوراً وتعمل في مجال معين للتعاون التقني المتصل بالتجارة؛ '٣' إقامة مركز اتصال داخل الأونكتاد لتقديم رؤية عامة لأنشطة التعاون التقني المتصل بالتجارة ولتعيين أفضل الممارسات.

٢٤ - وقالت ممثلة **ألمانيا**، عارضة التقرير عن المائدة المستديرة الدولية عن تشجيع القطاع الخاص ودور الحكومة (بون، ٦-٩ شباط/فبراير ١٩٩٦)، إن النتائج التي توصلت إليها المائدة المستديرة شدّدت على الحاجة إلى الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات المتناهية في الصغر. وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بدور هام جداً في التنمية، والعمالة، وتقليل الفقر ودور المرأة. ومن ثم المطالبة بهيكل سياسي واقتصادي ثابت لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أن تقدم اسهامها الكامل في التنمية. ومن الناحية التجارية، رُئي أن إقامة شبكات ملائمة ورابطات مهنية تشكل عنصراً هاماً في تعزيز قطاع الأعمال.

٢٥ - وقال ممثل **كندا** إنه يجري حاليا تغيير كبير في التوزيع العالمي للقوة الاقتصادية. فالبلدان النامية لم تعد عناصر ذات دور هامشي ودورها في الاقتصاد العالمي متزايد الأهمية. وتنبأ البنك الدولي بأن البلدان النامية ستستأثر في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٦٠ في المائة من الانتاج العالمي. ولكن يمكن أن تكون هذه الأرقام مضلّلة. فبعض البلدان النامية ينمو حالياً نمواً سريعاً للغاية وفي هذه الحالات يتزايد عدم وضوح الخط الفاصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومع ذلك، زاد تخلف كثير من أفقر البلدان وهي لا تزال تغوص في النمو المنخفض والفقر. وهناك خطر حقيقي يتمثل في وجود عالم مقسم بين منطقة تقدم، ورخاء متزايد ورفاهية بشرية ومنطقة واقعة في شرك دورة تهميش وفقر.

٢٦ - وابدت ملاحظة مفادها أن تحرير التجارة وعولمتها يشكلان مصدرين من التوتر أيضا في الاقتصادات الصناعية حيث تعتبر أحيانا التغيرات الهيكلية ومشاكل البطالة العميقة الجذور مرتبطة بظهور المنافسة في مجال انخفاض الأجور وهي منافسة تخضع لمعايير بيئية واجتماعية أقل صرامة. وفيما يتعلق بظواهر التحرير والعولمة، شددت على النقاط التالية:

'١' على الرغم من قوى العولمة والترابط، فإن خيارات كل من البلدان للسياسات لها أهمية كبيرة، وبخاصة عندما تشجع هذه السياسات المشاريع الخاصة القادرة على المنافسة، وجودة الادارة، وسلامة الهيكل المالي والضرائبي.

'٢' مع تزايد أهمية الدور الذي تلعبه حالياً آليات الأسواق في التنمية، يتحول دور الدولة إلى توفير بيئة تمكينية للمشاريع والاستثمارات الخاصة.

'٣' لما كان من الصعب على نحو متزايد إصدار حكم عام بشأن مشاكل التنمية وحلولها، من الضروري اتباع نهج مستهدف تؤخذ فيه في الاعتبار الظروف الفعلية للبلدان النامية على أساس فردي.

٢٧ - وذكّرت بالانجازات والمزايا الرئيسية لاتفاقات جولة أوروغواي، فقالت إن التحدي الرئيسي الآن، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، هو ترجمة الالتزامات المتعهد بها في الاتفاقات إلى فرص تجارية حقيقية. وسوف يحتاج العمل المتعلق بمتابعة ذلك أن تؤخذ في الاعتبار الطبيعة المتعددة الأبعاد على نحو متزايد للتجارة.

٢٨ - وختاماً، أكدت أن الهدف الأساسي لعمل الأونكتاد يجب أن يكون تسهيل مشاركة البلدان النامية الكاملة والفعلية في التجارة العالمية، فيسهم بذلك في التنمية المستدامة لهذه البلدان. فالأونكتاد، بمعالجته القضايا في سلسلة التجارة - التنمية له ميزة واضحة على المنظمات الأخرى التي تركّز سواء على التجارة فقط أو على التنمية فقط. وينبغي أن تشمل الأولويات تحسين الفهم الجماعي للقضايا التجارية الجديدة، مع تعيين التحديات الخاصة لأقل البلدان نمواً وبلدان جزء أفريقيا المنخفض الدخل والواقع في جنوب الصحراء الكبرى، فيما يتعلق بقضايا محددة، ومع التركيز على بناء القدرات في هذه البلدان لتمكينها من الاستفادة من الفرص التي يتيحها عالم سمته العولمة والتحرير.

٢٩- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إن العناصر الجديدة في تقرير الأمين العام الى المؤتمر تشكل أساساً ممتازاً لإعداد نص موحد لما قبل المؤتمر. ولا يزال الأونكتاد هو المحفل العالمي الرئيسي لتعزيز التنمية من خلال الاستثمار المالي والتقني، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. وينبغي للأونكتاد أن يتبع نهجاً بناءً إزاء التوصيات والمبادرات السياسية، وأن يهدف قبل كل شيء الى إدماج البلدان النامية في التجارة العالمية. كما يتعين على الأونكتاد تأكيد أهمية إشراك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي، مع توجيه اهتمام مناسب الى التعريفات الجمركية، والحصص والتعاون التقني، فضلاً عن التدابير الرامية الى تيسير عضويتها في منظمة التجارة العالمية. ومن الضروري أيضاً دراسة أثر منظمات التعاون الاقليمي على البلدان غير الأعضاء فيها.

٣٠- وأعرب عن تأييده عموماً للتوصيات المقدمة في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للمجلس بشأن الهياكل المقبلة لآلية الأونكتاد الحكومية الدولية، وعن موافقته على إمكانية قيام المؤتمر بإنشاء ثلاث لجان أساسية تُعنى بالتجارة والخدمات والاستثمار، على التوالي. وينبغي اتباع نهج متوازن إزاء برنامج العمل بغية شمول كامل ولاية الأونكتاد وضمان ترابط مناسب بين القضايا. وفي هذا الصدد، قال إنه يسره أن يلاحظ التدابير التي اتخذها الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، لتحقيق التنسيق والتكامل بين أنشطتها المختلفة واستخدام مواردها على أفضل وجه.

٣١- وقال ممثل **النرويج** إن على الأونكتاد أن يجد - وينمّي - مجال تفوقه كي يمكن استعمال ميزاته النسبية على خير وجه في تحقيق نتائج ملموسة. وهذا من شأنه تمكين الأونكتاد من التنافس على الموارد النادرة في منظومة الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، لا بد من تحديد دور الأونكتاد في المستقبل من حيث التعاون والتكامل بالقياس الى منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء في التنمية. وينبغي أن يكون هناك أيضاً تعاون أوثق مع القطاع الخاص

والمنظمات غير الحكومية. ومن رأيه أن الميزتين النسبيتين الرئيسيتين للأونكتاد هما النظر الى التجارة الدولية بمنظار انمائي، والطابع العالمي للأونكتاد. وفي حين أن من الصحيح أن برنامج عمل الأونكتاد ربما يحتاج الى ترشيد، فهو يرى أنه لا ينبغي تحديد البرنامج تحديداً ضيقاً ما دام هناك تركيز واضح على التشغيل ووضع السياسات. وينبغي لبرنامج عمل الأونكتاد، في رأيه، أن يركز على المجالات التالية: الكفاءة في التجارة؛ والاستثمارات، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والشركات عبر الوطنية؛ ووجود اطار تنظيمي للمبادرة بالمشاريع والتعاون الاقليمي. ولكن ينبغي أيضاً توجيه اهتمام الى مجالات الأفضليات (النظام الشامل للأفضليات)، والسلع الأساسية، والخدمات والتنمية. وينبغي أن تشكل التنمية المستدامة، بما في ذلك تخفيف الفقر، شاغلاً متكاملاً وشاملاً لجميع أنشطة الأونكتاد، وأن تتوقف بالتالي عن الوجود كبرامج عمل مستقلة. ومع أن كثيراً من المواضيع الآنفة الذكر مدرجة بالفعل في جدول أعمال الأونكتاد، فمن المهم للأونكتاد التصدي للقضايا بطريقة جديدة، بغية اسداء ارشاد الى الحكومات بشأن السياسات.

٣٢- ونظراً لقيود الموارد، ينبغي للدول الأعضاء الاتفاق على مبادئ مشتركة تتعلق بالتعاون التقني، بما في ذلك قصر هذه المساعدة على أقل البلدان نمواً وأفقر البلدان. وينبغي أن تكون برامج المساعدة التقنية أفضل تنظيماً في المستقبل، كما ينبغي أن تكون موضوعاً للنقاش والبت من جانب المجلس.

٣٣- وفيما يتعلق بالتصميم الحكومي الدولي للأونكتاد في المستقبل، ينبغي تعزيز دور ووظائف المجلس. وينبغي إنشاء لجنتين تُسند اليهما ولايتان واسعتان، على النحو التالي: '١' لجنة للاستثمارات الدولية، والمبادرة بالمشاريع، والشركات عبر الوطنية؛ '٢' ولجنة للقضايا المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك السلع الأساسية والتعاون الاقليمي. ومن المتوخى أن تستند اللجان الى المساهمات المقدمة من الأفرقة المتخصصة من الخبراء الحكوميين أو التقنيين، حسب الاقتضاء. وفيما يتعلق بتنظيم الأمانة، فهذا أمر يعود بالطبع الى الأمين العام للأونكتاد، ولكن يتعين على الأمانة أن تكيف برنامج العمل الجديد والهيكل الحكومي الدولي المنشأ بعد الأونكتاد التاسع، وأن تعكس كذلك البيئة والمهام المتغيرة. ومن رأيه أنه لا يمكن تحقيق المرونة اللازمة إلا بتنظيم الأمانة في وحدات كبيرة نسبياً وذات مسؤوليات أوسع.

٣٤- وأشار ممثل **هنغاريا** الى تقرير الأمين العام للأونكتاد (TD/366) فلاحظ أن التقرير يشير بصورة روتينية الى "البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية" أو "الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية". بيد أن الشروح المتفق عليها لجدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع - وهو نص متفاوض عليه على مستوى حكومي دولي يستعمل فيها تعبير "الاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية"، اعترافاً بالفروق الهامة في الاطار المؤسسي، ومستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاحتياجات المحددة لهذه البلدان. وهو يساوره القلق لأن الأمانة لم تتبع صياغة الشروح المتفق عليها، فزجّت بهذه البلدان في فئة واحدة بالرغم من الفروق بينها وبالرغم من الرغبات التي أعربت عنها صراحة عدة وفود، بما في ذلك وفده. ويرى وفده أن تعبير "الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية"، الوارد في تقرير الأمين العام والذي يشكل أساساً لمداولات المجلس، ينبغي فهمه على أنه يعني "الاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية" في جميع الحالات، تمشياً مع الشروح المتفق عليها لجدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع.

٣٥- ولاحظ ممثل **سويسرا** أن الأونكتاد قد أنشئ في عالم مختلف. فقد حدثت تغييرات هامة منذ ذلك الحين، وأصبح قبول الأسواق والمشاريع الخاصة على نطاق عالمي يشكل المثال الجديد للتعاون الاقتصادي الدولي. كما تغير دور كل من الحكومة والمجتمع المدني: فبدلاً من اتخاذ القرارات من أعلى الى أسفل، فلا

بد للحكومات من التعاون مع المجتمع المدني إذ أن الأوساط التجارية وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية تمارس تأثيراً متزايداً على الشؤون العالمية.

٣٦- وهو يرى أن تقرير الأمين العام الى المؤتمر تقرير جيد عموماً، وأيد رأي الأمين العام القائل بأن المسألة الجوهرية هي "هل للأونكتاد تأثير في حياة الناس". بيد أن وفده يرى أن المقترحات المطروحة في الفصل الثاني لا ترتبط ارتباطاً كافياً بالتحليل الممتاز الوارد في الفصل الأول. وفضلاً عن ذلك، كان يمكن أن يكون الفصل الثالث أكثر انتقائية في تحديد عمل الأونكتاد. وفيما يتعلق بهذه النقطة، فإنه مقتنع بأنه ينبغي للأونكتاد توجيه اهتمام على سبيل الأولوية الى مشاكل أقل البلدان نمواً بوجه عام والبلدان الأفريقية بوجه خاص.

٣٧- وفيما يتصل بالآلية المؤسسية الجديدة للأونكتاد، تود سويسرا أن ترى قيام المؤتمر بتصميم اطار يتيح للأونكتاد بلوغ أهداف محوري العمل المتكاملين الذين اقترحهما الاجتماع الوزاري الآسيوي في عمان (انظر الفقرة ٩ أعلاه). ومن الصحيح أن للأونكتاد رؤيا واسعة النطاق على نحو فريد إزاء مسائل التجارة والتنمية، إلا أنه بسبب اتساع نطاق هذه الولاية على وجه الدقة تشعر الدول الأعضاء على الدوام بإغراء لإثقال كاهل الأونكتاد بمهام كثيرة للغاية. وقد عرض المجلس، في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تصميم آلية حكومية دولية مجددة تتسم بمزيد من الاتساق والبساطة، مع تحديد وظائف أوضح للهيئات الفرعية، مما يمكّن الأونكتاد من تركيز عمله تركيزاً أدق. وتؤيد سويسرا الاقتراح المطروح الآن من جانب مجموعتين اقليميتين ووفد وطني والقاضي بأن ينشئ المؤتمر ثلاث لجان معنية بالتجارة والاستثمار والخدمات، على التوالي. وعلاوة على ذلك، تود سويسرا الى حد بعيد أن ترى أساليب عمل الأونكتاد تسير على نمط الأساليب التي سبق أن اعتمدها برنامج الكفاءة في التجارة. وقد سار هذا البرنامج بالفعل في السبيل المؤدي الى ادماج المجتمع المدني إدماجاً أكثر فعالية في عمل الأونكتاد - وهي عملية يمكن المساعدة عليها الى حد كبيرة بإنشاء "مجلس فخري"، أو ما سماه الأمين العام بـ"لجنة استشارية عالمية"، لتوفير محفل للتبادل بين الأونكتاد والأوساط التجارية، والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وسيكون الهدف قبل كل شيء هو تمكين الأونكتاد من أن يتجه وجهة عملية، بغية ايجاد حلول ملموسة للمشاكل العملية المتعلقة بالعولمة والتحرير.

٣٨- وقال ممثل رومانيا إنه لكي تؤدي الجهود المبذولة حالياً في سبيل تحديث الاقتصاد العالمي وانفتاحه الى منافع دائمة واسعة النطاق، لا بد من إجراء تعديلات موازية في السياق الخارجي للتقليل الى أدنى حد من خطر الآثار الضارة. وهذا سيشكل إحدى المهام الهامة للمؤتمر. وهناك في الواقع حاجة ماسة الى إدارة تزايد عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي إدارة كفؤة، بغية زيادة فرص النمو المتاحة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وللاستجابة للمطالب التي تفرضها حقائق الاقتصاد العالمي الجديدة، لا بد من إعادة تنشيط الإطار المؤسسي للأونكتاد وتعزيزه. والشراكة هي المفتاح لتكليل المؤتمر بالنجاح.

٣٩- وقال ممثل اليابان إنه لما كانت مرحلة التنمية في البلدان النامية تتفاوت الآن تفاوتاً كبيراً من بلد لآخر، فمن المهم اعتماد مجموعة واسعة من النهج عند النظر في التدابير الفعلية لبلدان معينة. ولا بد من الاصلاح التنظيمي اذا ما أريد للأونكتاد معالجة هذه المهام المعقدة بفعالية. وكجزء من الجهد الرامي الى تعزيز دور الأونكتاد، ينبغي تحويل أسلوب التفاوض القائم على العداوة بين الشمال والجنوب تحويلاً أشمل الى حوار حول السياسات يقوم على الشراكة من أجل التنمية، على النحو المتفق عليه في الأونكتاد الثامن.

وينبغي للآلية الحكومية الدولية أن تكون محفلاً لمناقشة السياسات مناقشة ممتازة يحضرها عدد كبير من الخبراء. ونظراً لمحدودية الموارد المالية والبشرية، فلا مفر من الحد من القضايا المستهدفة والاجتماعات الحكومية الدولية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للمنظمات الحكومية الدولية العاملة في مجالات عمل بعينها السعي الى العمل بالتعاون والتنسيق مع بعضها بعضاً. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، فهو يرى أنه ينبغي تشجيع الأونكتاد على توسيع نطاق هذه الأنشطة، بما في ذلك من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب، في المجالات التي لديه معرفة كافية فيها. وينبغي إيلاء اعتبار للاقتراح القاضي بتوجيه الادخارات المالية الناشئة عن الاصلاح التنظيمي الى تمويل مشاريع التعاون التقني - بما في ذلك دعم الخبراء من البلدان النامية للاشتراك في اجتماعات الخبراء - التي تعود بالفائدة على البلدان النامية.

٤٠- ويرى وفده أنه ينبغي تجميع القضايا التي سيتناولها الأونكتاد في السنوات القادمة تحت إحدى الفئات الموضوعية الثلاث المدرجة في جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع، أي:

(أ) سياسات واستراتيجيات التنمية في إطار اقتصاد عالمي متزايد الاستقلال؛

(ب) تعزيز التجارة الدولية كأداة للتنمية؛

(ج) تعزيز تنمية المشاريع وقدرتها على المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وفي الوقت ذاته، ينبغي للأونكتاد مواصلة عمله بشأن القضايا المفردة التي تجمعت لديه معرفة بشأنها عبر السنين، مثل السلع الأساسية، والتجارة في الخدمات، وسياسات المنافسة، والنظام الشامل للأفضليات التجارية. وينبغي للأونكتاد أيضاً معالجة البيئة والتكامل الأقليمي بغية تعزيز مشاركة البلدان النامية في نظام التجارة الحرة المتعدد الأطراف.

٤١- ولدى النظر في دور المشاريع في التنمية، فإن أهم مسألة هي كيفية ادماج الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية. وفيما يتعلق بفئة مواضيع سياسات واستراتيجيات التنمية، فإن القضايا المدرجة تحت هذا العنوان تتعلق بالتنمية ككل وتشمل عدة قطاعات أساساً. فهي تشمل تخفيف الفقر، وأقل البلدان نمواً، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ودور الحكومة في التنمية، والتنمية المستدامة، والتدفقات المالية والديون الخارجية. وهذه القضايا معقدة وتتطلب مزيداً من الانتقائية والتركيز، مع تكريس اهتمام خاص للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وعليه، تقترح اليابان أن يضع الأونكتاد استراتيجية إنمائية تشمل التجارة والتنمية معاً. وينبغي إجراء أبحاث عن التجربة الإنمائية التي نجحت فيها البلدان النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، بغية التماس العِبَر التي يمكن استخلاصها لصالح المناطق الأخرى، وخاصة أفريقيا. ويمكن أن تشكل هذه المبادرة نمطاً للتعاون بين الجنوب والجنوب، مع احتفاظ الأمانة بوظيفة تنسيقية وسعيها الى الحصول على دعم من البلدان المانحة. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي تعزيز تعاون الأونكتاد التقني في شكل برامج حاسوب لإدارة الديون.

٤٢- وتعتبر اليابان التكيف الهيكلي من أجل نزع السلاح قضية هامة أخرى. وإن التدابير الرامية الى توجيه الموارد البشرية والمالية الناشئة عن نزع السلاح الى التنمية هي مسألة على جانب كبير من الإلحاح والأهمية

بالنسبة الى البلدان النامية. فينبغي للأمانة إذن مواصلة متابعة هذه القضية وتقديم تقرير الى المجلس عند الاقتضاء.

٤٣- أما بشأن آلية الأونكتاد الحكومية الدولية في المستقبل، فلاحظ أن من الضروري لا رفع قدرة الأمانة على البحث والتحليل فحسب بل أيضاً الاستفادة من خبراء خارجيين بغية تعزيز فعالية اجتماعات الأونكتاد. وهو يحبذ وجود عدد صغير من اللجان القطاعية تُسند اليها ولايات واسعة النطاق تماثل الأركان الثلاث لأنشطة الأونكتاد في المستقبل، أي '١' التجارة؛ '٢' واستثمارات المشاريع؛ '٣' وسياسات واستراتيجيات التنمية (ولو أنه ربما يكون من الأنسب مناقشة هذا البند الأخير في المجلس). وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز وظيفة الدول الأعضاء في الإشراف على ميزانية الأونكتاد وبرامجه لضمان أن تحظى القضايا ذات الأولوية العالية بموارد بشرية ومالية كافية. ويلزم أيضاً رصد برامج التعاون التقني، وخاصة عندما تستمد الموارد من الميزانية العادية. ويمكن ممارسة هذه الوظائف الإشرافية في الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٤٤- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن تاريخ العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية يدل على أن احترام حقوق الإنسان، والالتزام بمبادئ التجارة والسوق الحرة، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، هي أمور كانت ولا تزال تشكل العناصر الأساسية للنجاح. واليوم، لا يمكن للأمم المتحدة والهيئات التابعة لها البقاء في حالة جمود زمني، دون التأثر بعملية التغيير المتسارعة الخطى. فلا بد لها من التحول تحولاً جذرياً، وإلا فستنطلق الأمم والمجتمعات المدنية الى الأمام بدونها. وقد كانت منظمة الأمم المتحدة بطيئة في القضاء على أساليب العمل القديمة والبرامج البالية الطراز. وإذا ما أريد بلوغ الأهداف الجديدة للتعاون المتعدد الأطراف، فمن الضروري الاجتماع بتواتر أقل والقيام بعمل أكثر. ويجب إلغاء بعض البرامج وإعادة استثمار الوفورات في أنشطة جديدة أوثق صلة بالحاضر. وإن قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير المنظومة ستوضع على المحك في الدورة التاسعة للمؤتمر. ومع أن الاصلاحات التي سبق الاتفاق عليها في الأونكتاد الثامن كان لها بعض النتائج الارشادية، إلا أن الدول الأعضاء لم تستطع تغيير هيكل الأمانة أو تعديل الميزانية بغية زيادة نتائج البرنامج الجديد الى أقصى حد. وكانت النتيجة مزيجاً من الأونكتاد القديم والجديد. وقد أثبت أن من السهل للغاية العودة الى العادات القديمة، وكانت بعض اجتماعات الأونكتاد بمثابة فرص ضائعة. والكثير من وثائق الأمانة لا تعدو أن تنتقد القوانين التجارية في البلدان المتقدمة وتصوِّر البلدان النامية كبلدان مهمشة بجولة أوروغواي. والانهماك في "الولاية الواسعة" للأونكتاد مال الى عرقلة التقدم، في حين أن المطلوب هو حصر الجهود وتوحيدها وتركيزها. ويعتقد بلدها أن للأونكتاد غرضاً واحداً هو إدماج البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، إدماجاً كاملاً في الاقتصاد العالمي.

٤٥- وتكمن الميزة النسبية للأونكتاد في برامجه المتعلقة بالكفاءة في التجارة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات عبر الوطنية والاستثمار، والعلم والتكنولوجيا. وهذه البرامج تعمل على تعزيز الأعمال، وإيجاد فرص العمل، وترشيد قوانين وإجراءات الاستثمار، ونزع الطابع البيروقراطي عن العمليات الجمركية العقيمة، وخلق الهياكل الأساسية للمعلومات. كما ينبغي للأونكتاد تحليل تجربة البلدان النامية الناجحة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. وفي السنوات الأربع القادمة، يجب على المجتمع الدولي تحديد أربعة أو خمسة مجالات - لا أكثر - ليركّز عليها عمل الأونكتاد. ويجب أن تكون أعلى أولوية هي زيادة الفرص المتاحة من جولة أوروغواي الى أقصى حد. كما تحتل إدارة الديون والكفاءة في التجارة مكانة عالية.

٤٦- وينبغي إعادة تشكيل الأمانة، بغية ضمان إعدادها تحليلات موضوعية واقتصادية تدفع الى المناقشة. والمرونة الإدارية هي أمر أساسي لهذه المهمة. وينبغي للأمانة أن تكون أصغر، ولكن أكفأ: فقد انتهت مرحلة النظم الكبيرة والبيروقراطيات الكبيرة. وبالنسبة لأساليب العمل، يمكن استعمال الموارد اللازمة لعقد عشرة اجتماعات في جنيف استعمالاً أفضل في عقد ثلاث حلقات عمل لراسمي السياسات في أفريقيا مثلاً. وينبغي الاستفادة الى حد أبعد من تحديد المعايير، ووضع المعايير المرجعية، كما ينبغي استغلال قوة التكنولوجيا في تجميع المعلومات ذات الصلة. وفي حين أن الدول الأعضاء تسعى الى تحقيق انجازات أكثر بموارد أقل، يجب عليها أيضاً أن ترضى بالقيام بعمل أقل بشأن الأنشطة التي لا تحظى بالأولوية والتي ينبغي إزالتها كلياً في نهاية المطاف.

٤٧- وفي الختام، قالت إنه لا ينبغي السماح بأن يصبح الأونكتاد التاسع فرصة ضائعة أخرى. ويجب على المؤتمر وضع رؤيا جديدة للأونكتاد. فالوعد بعالم أفضل، ومستديم، وأكثر انصافاً وازدهاراً، لم يتحقق بعد.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

الف - افتتاح الدورة

٤٨- قام السيد ويليام روسييه (سويسرا)، رئيس المجلس الحالي، بافتتاح الدورة التنفيذية الثانية عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦.

باء - أعضاء مكتب الدورة التنفيذية الثانية عشرة

٤٩- مع حدوث استبدال واحد بين نواب الرئيس (اليابان)، كان أعضاء مكتب الدورة التنفيذية الثانية عشرة على النحو التالي:

الرئيس:	السيد ويليام روسييه	(سويسرا)
نواب الرئيس:	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد منير أكرم	(باكستان)
	السيدة كريستي كيني	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد أنطونيو إي. مرزيوتا دلغادو	(كوبا)
	السيد طوشيو تسو نوزاكي	(اليابان)
	السيد سيروس ناصري	(جمهورية إيران الإسلامية)
	السيد خافيير بولينيش	(بيـــرو)
	السيد هنري رينو	(فرنسا)
	السيد يعقوب س. صليبي	(جنوب أفريقيا)
	السيدة ابولوني سيمبيزي	(بوروندي)
المقرر:	السيد يان بيتروسكي	(بولندا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٠- أقر المجلس، في جلسته ٨٧٢ (الافتتاحية) المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثانية عشرة، كما هو وارد في الفرع الأول من TD/B/EX(12)/1. (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الثاني أدناه).

٥١- ووفقاً للترتيبات والجدول الزمني المقترحين للعملية التحضيرية للأونكتاد التاسع واللذين وافق عليهما أعضاء مكتب المجلس في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أنشأ المجلس لجنة جامعة مفتوحة العضوية للاجتماع بصورة غير رسمية، يرأسها رئيس المجلس، في الفترة بين ٢٦ شباط/فبراير و٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦. وكانت ولاية اللجنة تتمثل في إعداد نص موضوعي لإحالته الى المؤتمر والنظر في أي مسائل أخرى يمكن أن تكون ذات صلة بالعملية التحضيرية للأونكتاد التاسع. وطُلب الى اللجنة تقديم تقرير الى المجلس في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦.

دال - التوصية المقدمة من مجلس التجارة والتنمية الى المؤتمر فيما يتعلق بقوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

(البند ٣ من جدول الأعمال)

[يستكمل]

هاء - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل ذات الصلة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد لأغراض الانتخابات

[يستكمل]

(ب) عضوية مجلس التجارة والتنمية

٥٢- وجه الرئيس الانتباه الى الوثيقة TD/B/EX(12)/CRP.2، التي تعكس العضوية الحالية للأونكتاد ولمجلس التجارة والتنمية.

٥٣- أُنهي الى المجلس، في جلسته ٨٧٢ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، أن الأمين العام للأونكتاد تلقى رسالتين رسميتين تشيران الى رغبة آيسلندا وجمهورية مولدوفا في أن تصبحا عضوين في مجلس التجارة والتنمية. ووافق المجلس على منح العضوية لهذه البلدين بموجب أحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)، بصيغته المعدَّلة.

٥٤- وأحاط المجلس علماً بأنه مع إضافة هاتين الدولتين يصبح عدد أعضاء المجلس الآن ١٤٣ دولة، وسيجري تعديل الوثيقة TD/B/EX(12)/CRP.2 تبعاً لذلك.

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

[يستكمل]

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

[يستكمل]

(هـ) الآثار الإدارية والمالية لإجراءات المجلس

[يستكمل]

واو - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثانية عشرة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل]

الحواشي

(١) كان هذا التقرير معروضاً على المجلس في نص أوّلي مستنسخ (TD/366). وأعيد فيما بعد إصدار التقرير بوصفه منشوراً مطبوعا تحت الرمز TD/366/Rev.1.

(٢) عممت فيما بعد بوصفها وثيقة للمؤتمر (انظر TD/369).

المرفقات

المرفق الأول

نص لما قبل المؤتمر

[يُدرج في التقرير النهائي]

المرفق الثاني

جدول أعمال الدورة التنفيذية الثانية عشرة

[يُدرج في التقرير النهائي]

المرفق الثالث

قائمة مرجعية بالوثائق المعروضة على المجلس في دورته التنفيذية الثانية عشرة

[يُدرج في التقرير النهائي]

المرفق الرابع

العضوية والحضور

[يُدرج في التقرير النهائي]